



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة

نيروبي (عبر الإنترنت)، 22-26 شباط/فبراير 2021*
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

التقدم المحرز في تنفيذ القرار 14/2 بشأن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومنتجاتها

تقرير من المديرية التنفيذية

مقدمة

1- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الفقرة 5 من قرارها 14/2 بشأن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومنتجاتها، إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة التعاون مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض ومع الشركاء الآخرين للاتحاد الدولي لمكافحة الجرائم ضد الأحياء البرية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها، بما في ذلك عن طريق تعزيز المعارف لدعم الإجراءات المستتيرة، بما في ذلك من خلال مواصلة تقييم الأثر البيئية للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومنتجاتها؛ من خلال دعم الجهود الرامية إلى إنكفاء الوعي وتشجيع تغيير السلوك في أسواق استهلاك الأحياء البرية ومنتجاتها المتاجر بها بصورة غير قانونية، بما فيها النباتات والحيوانات؛ ومن خلال مواصلة دعم أنشطة خطة العمل المتعلقة بالفيل الأفريقي؛ ومن خلال تسهيل تحليل أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بإشراك المجتمعات المحلية في إدارة الحياة البرية، وذلك بوصفه نهجاً لمعالجة الاستخدام غير المستدام والاتجار غير المشروع في الأحياء البرية ومنتجاتها. كذلك طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية، في الفقرة 6 من القرار، أن تدعم الحكومات في تيسير وضع وتنفيذ التشريعات الوطنية المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، كما طلبت منها، في الفقرة 7، أن تعمل مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأخرى

* وفقاً للمقررين الذين اتخذوا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة للجمعية في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

ذات الصلة للتحقق من الحالة الراهنة للمعارف المتعلقة بالجرائم التي لها آثار خطيرة على البيئة وتوثيقها، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية ومنتجاتها.

2- ويوجز هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ القرار 14/2، وبالتالي أيضاً القرار 3/1، وهو قرار سابق لجمعية البيئة بشأن نفس الموضوع. وفي هذا الصدد، يوجز التقرير كيفية استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للولايات الواردة في القرارين 3/1 و 14/2 من خلال ثلاثة سبل:

(أ) في إطار منظومة الأمم المتحدة، يقود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود المبذولة لإعداد التقييمات العلمية الرفيعة المستوى ذات الصلة، بالتنسيق الوثيق مع المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع للبرنامج، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومنتجاتها وتحليل أفضل الممارسات الدولية في إشراك المجتمع المحلي في إدارة الحياة البرية، لضمان تقديم أفضل المعلومات المتاحة إلى الدول الأعضاء وتعزيز قاعدة الأدلة من أجل التدخلات الفعالة في مجال السياسات والتوعية المستهدفة، والتعبئة الاجتماعية واستراتيجيات تخفيض الطلب؛

(ب) يظل دعم الحكومات في تطوير وتنفيذ سيادة القانون البيئي ولاية هامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بعمله على صعيد التصدي للصيد غير المشروع. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في استعراض وتعزيز أطرها القانونية الوطنية لمكافحة جرائم الحياة البرية وتعزيز قدراتها على الإنفاذ. كذلك يستضيف البرنامج أمانة مختلف الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، مما يدعم برنامج رصد القتل غير المشروع للأفيال التابع لهذه الاتفاقية؛

(ج) لا يزال تعزيز الجهود الدولية التي تبذلها الحكومات والشركاء المحليون لوضع وحفز استراتيجيات لتخفيض الطلب على منتجات الأحياء البرية من مصادر غير مشروعة عنصراً رئيسياً في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، الذي يشمل الاستفادة من المزايا البارزة لسفراء النوايا الحسنة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقادة الرأي الرئيسيين من خلال حملة الحماية المستمرة للأحياء البرية.

أولاً- التقدم المحرز في تنفيذ القرار 14/2

3- في إطار برنامج العمل، تركز العمل التعاوني في برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاستجابة للولايات المنصوص عليها في القرارين 3/1 و 14/2 على المجالات التالية.

ألف- توفير تحليل وتوليف للمعلومات المتاحة عن حجم الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وآثار هذا الاتجار وفعالية الاستجابات من أجل تعزيز الإرادة السياسية وحشد الدعم للتعاون الدولي للتصدي للاتجار غير المشروع في الأحياء البرية

4- فيما يتعلق بتيسير تحليل أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بإشراك المجتمعات المحلية في إدارة الأحياء البرية (القرار 14/2، الفقرة 5 (هـ))، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقييم أفضل الممارسات في إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الأحياء البرية، مستفيداً من أمثلة متنوعة من جميع أنحاء العالم. ويقدم تقرير الحياة البرية، سبل العيش البرية: إشراك المجتمعات المحلية في الإدارة المستدامة للأحياء البرية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2018)⁽¹⁾ الدروس المستفادة وتوصيات السياسات العامة لمعالجة الاستخدام غير المستدام للأحياء البرية ومنتجاتها والاتجار غير المشروع بها من خلال نهج شاملة للمجتمعات المحلية تعزز الفوائد للأشخاص الذين يعيشون بالقرب من الأحياء البرية.

(1) يمكن الاطلاع عليه في https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/22864/WLWL_Report_web.pdf.

5- وواصل المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم التقني لعمل أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض في اتخاذ القرارات وتنفيذ الاتفاقية. كذلك واصل إجراء تحليلات محددة الأهداف نيابة عن أمانة هذه الاتفاقية وإدارة مجموعات البيانات الرئيسية المتعلقة بالاتفاقية، بما في ذلك القائمة المرجعية للأنواع (checklist.cites.org)، وقاعدة بيانات التجارة في الاتفاقية (trade.cites.org)، التي تضم الآن أكثر من 21 مليون سجل للاتجار الدولي بالأحياء البرية. كما واصل المركز الحفاظ على الأنواع+ (speciesplus.net) كمورد على الإنترنت للحصول على المعلومات عن الأنواع المدرجة في الاتفاقية المعنية، ومعاودة الأنواع المهاجرة، وأنظمة الاتحاد الأوروبي للتجارة في الأحياء البرية. وركزت النواتج التحليلية الأخيرة للمركز على دعم العمليات الرئيسية للاتفاقية، بما في ذلك "استعراض التجارة الهامة" و"استعراض الاتجار في العينات الحيوانية التي يُبلغ عن إنتاجها في الأسر"، لتيسير تنظيم أفضل للتجارة الدولية في الأحياء البرية. وأعد تقييم متعمق لحالة حفظ أنواع من خشب الورد في غرب أفريقيا والاتجار بها (*Pterocarpus erinaceus*) كحالة استثنائية للنظر فيها من قبل لجنة النباتات التابعة للاتفاقية.

6- وقد بدأ المركز مشروعين هامين لتقييم وقياس التهديدات المتعددة لأحياء البرية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك الصيد والزراعة والتلوث وتحويل الموائل والأنواع الغريبة الغازية. وقد وضع عدة طبقات عالمية للبيانات المكانية بشأن هذه التهديدات المختلفة التي يمكن استخدامها في توجيه السياسات وصنع القرار. وستتاح هذه الطبقات من خلال بوابات تبادل البيانات مثل مختبر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، والأداة المتكاملة لتقييم التنوع البيولوجي، والموقع الشبكي للقائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. ويجري حالياً تطوير طبقات بيانات مكانية عالمية إضافية عن التجارة في اللحوم البرية والأحياء البرية، وستصدر خلال السنوات المقبلة.

7- وأجرى المركز وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء دراسة عن العلاقة بين التجارة المشروعة وغير المشروعة في الأحياء البرية من أجل توجيه اللوائح التجارية. وأبرزت الدراسة،⁽²⁾ التي استندت إلى مصادرة سلع الأحياء البرية المستوردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أهمية المحاسبة على الاتجار غير المشروع المعروف عند تحديد الحصص وتحديد مستوى التجارة المشروعة المستدامة، من أجل تعزيز الاستنتاجات بعدم الضرر في إطار الاتفاقية.

باء - تعزيز النظم القانونية والتنظيمية وتعزيز تنمية القدرات من أجل إنفاذ قوانين الأحياء البرية والأخشاب بفعالية والتصدي للاتجار غير المشروع في الأحياء البرية

8- وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة توجيهات عالمية لتعزيز الأطر القانونية للاتجار المشروع وغير المشروع في منتجات الأحياء البرية والغابات، ونص على ترجمة التوجيهات إلى الفرنسية والصينية (بالشراكة مع الأكاديمية الوطنية لإدارة الغابات والمراعي في الصين). واستناداً إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة من قطاعات إدارة الموارد الطبيعية، وتنظيم التجارة والعدالة الجنائية، تقدّم التوجيهات لمحة عامة عن الوضع الراهن للمؤسسات والأطر القانونية والتوصيات المتعلقة بتنظيم التجارة المشروعة ومنع الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والمنتجات الحرجية وكشفه والمعاقبة عليه.

9- وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاستفادة من أفضل الممارسات العالمية لدعم بلدان متعددة في تعزيز أطرها وقدراتها الوطنية في مجال التشريعات والسياسات. وفي ليسوتو، استعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض مشروع قانون لتنفيذ الاتفاقية للتصدي للتحديات الكبيرة التي تحول دون التنفيذ المحلي الفعال للاتفاقية على الرغم من التصديق عليها في عام 2004. وحدد تحليل شامل ثغرات تشريعية متعددة، بما في ذلك أوجه الضعف في إصدار تراخيص التصدير المناسبة وعدم

Tittensor, Derek P. (2020), "Evaluating the relationships between the legal and illegal international wildlife trades", (2) *Conservation Letters*, vol. 13, no. 5 (<https://doi.org/10.1111/conl.12724>).

وجود آلية رصد وطنية لضمان الامتثال لشروط التراخيص. ويحظر مشروع القانون التجارة التي تنتهك للاتفاقية وينص على تعيين هيئات الاتفاقية بصلاحيات واضحة لتنفيذ الاتفاقية، والمعاقبة على الاتجار غير المشروع، وتمكين السلطة المعنية من مصادرة العينات المتاجر فيها بصورة غير مشروعة.

10- وفي زامبيا، عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدرة دائرة الشرطة الزامبية على إدماج الجرائم البيئية في حافظة الإنفاذ الخاصة بها. وشارك أربعة وعشرون ضابطاً من مختلف الرتب في أول عملية من سلسلة من عمليات بناء القدرات للتعريف بالمفاهيم والمبادئ الرئيسية للقانون البيئي، وللإرشاد في وضع منهاج تدريب الشرطة الجديد في مجال الجريمة البيئية، المقرر أن يبدأ تنفيذه على الصعيد الوطني. وسيكفل المنهاج التدريبي الجديد الذي تستخدمه الحكومة مواصلة التثقيف بشأن الجرائم البيئية داخل دائرة شرطة زامبيا.

11- وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لتوعية الجهاز القضائي في زامبيا فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وغيرها من الجرائم البيئية وتعزيز قدراته ذات الصلة. وفي أواخر عام 2019، شارك 25 عضواً من أعضاء الهيئة القضائية في حلقة عمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز معارفهم في هذا المجال. وشملت المواضيع المفاهيم والمبادئ الأساسية للقانون البيئي وقضايا القانون البيئي المعاصرة ذات الصلة، بما في ذلك الروابط بين القانون البيئي وحقوق الإنسان وإصدار الأحكام على الجرائم البيئية، بما في ذلك جرائم الأحياء البرية. ونتيجة لذلك، أقر رئيس القضاة دليلاً تدريبياً جديداً ومنهجاً جديداً، ويجري استخدامه حالياً لتدريب أعضاء إضافيين في الهيئة القضائية.

12- وقد تُرجم دليل مبادرة الجمارك الخضراء لعام 2018 للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف إلى اللغتين الفارسية والدارية لدعم تحسين القدرة على التصدي للجرائم البيئية لدى الجمارك وعملاء الحدود في إيران وأفغانستان. ويقدم الدليل لمحة عامة عن الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ومتطلباتها المتصلة بالاتجار في المواد والسلع الحساسة بيئياً، ودور موظفي الجمارك وموظفي مراقبة الحدود في تيسير التجارة المشروعة ومنع الاتجار غير المشروع.

13- وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض الدعم التقني لستة بلدان في منطقة غرب آسيا هي: الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان والعراق ولبنان. وفي تموز/يوليه 2020، وضع ممثلون رئيسيون للهيئات الوطنية الإدارية التابعة للاتفاقية في تلك البلدان خطة عمل لتحسين تنفيذ الاتفاقية. وستنفذ أنشطة إضافية لدعم تلك البلدان الستة وغيرها من بلدان غرب آسيا في معالجة مسائل تقنية محددة تتعلق بتنفيذ الاتفاقية خلال فترات تقييد الحركة الناجمة عن مرض فيروس كورونا.

14- وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ مشروع مرفق البيئة العالمية بقيمة مليون دولار لتعزيز الأطر التشريعية والسياساتية وأطر العدالة الجنائية لمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في أفريقيا. كذلك قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة التقنية وبناء القدرات في جنوب السودان (مشروع قيمته 6 ملايين دولار) وجنوب أفريقيا (مشروع بقيمة 5 ملايين دولار) لتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والمحلية لمكافحة جرائم الحياة البرية وتعزيز المهارات في مجال إدارة المعلومات وإدارة مسرح الجريمة وجمع الأدلة لدعم العملية القضائية.

15- وقد أقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونفذ إجراءات استثنائية للتصدي للاتجار غير المشروع في الأحياء البرية في مجموعة الجوائز الرابعة لإنفاذ قوانين البيئة في آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ونُظّم هذا الحدث بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، وبدعم من حكومة النرويج. وتكافئ الجوائز على التفوق في الإنفاذ وتشجع المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية في المنطقة على مكافحة الجريمة البيئية.

16- وقدّم المركز الدعم التقني المستمر للمفوضية الأوروبية لدعم تنفيذ لوائح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتجارة الأحياء البرية، التي تشكل الآليات الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية. وقد استكملت التحليلات التجارية السنوية والتقييمات المتعمقة للأنواع.⁽³⁾ وقدّم المركز الدعم التقني والتحليل للمفوضية الأوروبية لتحسين تنفيذ وإنفاذ لوائح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإدارة الأخشاب والغابات والتجارة.⁽⁴⁾

جيم- زيادة جهود الدعوة الدولية لوضع وتنفيذ استراتيجيات لتخفيض الطلب على الأحياء البرية المهددة

17- جرى إنكاء الوعي العام من خلال حملة الحماية المستمرة للأحياء البرية، وهي شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، بهدف تعزيز فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتجارة غير المشروعة والأطر القانونية التي تحمي الأنواع المدرجة في الاتفاقية. وتركز الحملة على 26 نوعاً من الأنواع المهددة بالانقراض وهي متاحة بتسع لغات. وباستخدام قصص الويب، وافتتاحيات الرأي، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمعارض، والتجارب التفاعلية، يعرف المستخدمون الدور الحاسم الذي تلعبه الأنواع في صحة التنوع البيولوجي، والتهديدات التي تواجهها، بما في ذلك التجارة غير المشروعة، والإجراءات التي يمكن أن تحميها.

18- وقد اشركت الحملة أكثر من 40 شريكاً في التواصل وتوزيع الرسائل، وبحلول نهاية عام 2019 وصلت لعدد أكثر من 1.2 مليار شخص (609 مليون عبر ويو و643 مليون عبر انستغرام و383 مليون عبر تويتر) وحصلت على أكثر من 10 ملايين إعجاب ومشاركات وتعليقات. وحصلت الأنواع التي شملتها الحملة، بما في ذلك البنغول، وخشب الورد، والطائر المخوذ، وفهد الثلج، وقرش ماكو، على مستويات أعلى من الحماية من الاتفاقية. وقد اعترفت صناعة الاتصالات بحملة الحماية المستمرة للأحياء البرية وقدمت لها ست جوائز دولية.

19- ودعم المؤثرون الذين لديهم 43 مليون متابع عبر قنوات التواصل الاجتماعي حملة اليوم الدولي للفهود الثلجية التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع أديداس رونتاستيك، في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ونتيجة لذلك، زار الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مستخدمون في 10 مدن لم يسبق لها أن ظهرت من قبل في تحليلات البرنامج، ولكنها تشكل طلباً كبيراً على فهود الثلج و/أو مراكز اتجار. واستناداً إلى نجاح هذا البرنامج، تعاونت أديداس رونتاستيك وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مرة أخرى لمواجهة تحدي "الجري البري"، الذي تم توقيته ليتزامن مع الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في عام 2020، لحشد مليون عداء، يمثلون المليون نوع التي تواجه الانقراض حالياً.

20- وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للأحياء البرية في 3 آذار/مارس 2020 تحت شعار "الحفاظ على كل الحياة على الأرض"، تضافرت جهود حملة الأحياء البرية #WildforLife وحملة #GlowingGone لتثقيف المستخدمين بشأن مختلف التهديدات التي تواجه الشعاب المرجانية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية. وأشارت الإعجابات والمشاركات والتعليقات إلى أن الحملة اشترك فيها أكثر من 4.2 مليون شخص، حيث قام أبطال عالميون بإبراز الحملة، بمن فيهم نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة ج. محمد، ورسول السلام جين غودال، والمدافعان عن المحيط أشلان وفيليب كوستو.

ثانياً- الدروس المستفادة

21- ثمة حاجة إلى تشجيع ودعم التعاون الوثيق بين المجتمعات البشرية والحيوانية والسلامة البيئية في تصميم وتنفيذ الاستجابات للاتجار غير المشروع في الأحياء البرية ومنتجات الغابات كجزء من نهج توحيد الأداء في مجال الصحة.

(3) انظر، على سبيل المثال، تقرير الاتحاد الأوروبي عن تجارة الأحياء البرية لعام 2018.

(4) انظر الأمثلة تحت "التنفيذ والإنفاذ" في https://ec.europa.eu/environment/forests/timber_regulation.htm.

22- ويمكن للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أن تضطلع بدور رئيسي في التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وينبغي أن تتاح لها فرص أكبر لعرض آرائها وأولوياتها ومنظوراتها في مجالات صنع السياسات وصنع القرار المحلية والوطنية والدولية ذات الصلة بالحياة البرية.

23- وفي حين أن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية لا يزال يشكل تهديداً هاماً للتنوع البيولوجي، فإن إنقاذ الحياة البرية يتطلب التصدي للتهديدات المتعددة والمتفاعلة في كثير من الأحيان التي تواجهها الحياة البرية، بما في ذلك فقدان الموائل وتجزأتها، والتلوث، والأنواع الغازية، وتغير المناخ.

ثالثاً- التوصيات والإجراءات المقترحة اتخاذها

24- قد ترغب جمعية البيئة في النظر في تعزيز الأبعاد البيئية لنهج توحيد الأداء في مجال الصحة والاستفادة من خبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والخبراء البيئيين الآخرين عن طريق إدراج العمل المناسب في ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوفير الخبرة البيئية الموسعة ضمن التحالف الثلاثي القائم بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

25- وقد ترغب جمعية البيئة في النظر في تشجيع الدول الأعضاء على أن تضع وتنهض، بدعم من المديرية التنفيذية، بتدابير لمعالجة الجرائم التي لها تأثير خطير على البيئة، فضلاً عن مواصلة الجهود الرامية إلى بناء قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة الإنفاذ من أجل تقدير مدى خطورة الجرائم المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والمنتجات الحرجية.

26- وقد ترغب جمعية البيئة في النظر في حث الدول الأعضاء على النظر في سبل تعزيز الفرص المتاحة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للمشاركة في مجالات صنع القرار ذات الصلة بالأحياء البرية، بما في ذلك (حسب الاقتضاء) من خلال الاعتراف بالحاجة إلى ذلك في البيانات الرسمية ووضع مسارات واضحة وسهلة المنال للمساهمات، من أجل التمكين من المشاركة على نحو أعمق وأكثر جدوى على جميع المستويات.

27- وقد ترغب جمعية البيئة في النظر في تعزيز ولاية المديرية التنفيذية ودعمها لتغطية التهديدات الأوسع نطاقاً للحياة البرية والتنوع البيولوجي بما يتجاوز الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، بما في ذلك من خلال تحليل ووضع تدابير للتصدي لمجموعات التهديدات، كوسيلة لتحديد المجالات التي تمس الحاجة فيها إلى استجابات سياسية قوية ومنسقة، على الصعيدين العالمي والوطني.